الهجرة غير النظامية وتأثيرها على الاقتصاد الليبي – مدخل المكاسب والتكاليف دراسة مقارنة

د. سعاد عياش علي إمعرف،
محاضر بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا
soad251076@gmail.com

د. غزالة أحمد المحجّ اشكال
محاضر بقسم المحاسبة،
كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا
ghazalaishkal@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير الهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي من زاوية تحليل المكاسب والخسارة Cost – Benefit Structure. تعتبر ليبيا من أحد أهم الدول التي تكتظ بالمهاجرين غير النظاميين من أنحاء متفرقة من العالم وخصوصاً من دول الجوار الأفريقي، حيث تعتبر ممراً رئيسياً للهجرة إلى الشمال الأوربي. وقد ناقشت العديد من الدراسات أثر الهجرة عموما والهجرة غير النظامية على مناحي عدة من الحياة في ليبيا ولكن القليل منها تعرض للأثر الاقتصادي سواء كان هذا الأثر سلبياً أو إيجاباً. وحاولت هذه الدراسة أن تحلل من خلال البيانات والإحصائيات المتاحة أثر الهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي من خلال منهجية كمية وكيفية مختلطة لعدم وجود بيانات سلاسل زمنية كافية لدراسة هذه القضية بواسطة الاقتصاد القياسي. وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير النظامية من ناحية الفوائد تؤدي إلى توفير المرونة اللازمة للاقتصاد الليبي نتيجة تقديم بعض الفئات من العمالة منخفضة التكاليف خصوصا في قطاع الزراعة والخدمات ، ومن ناحية الخسائر تؤدي إلى زيادة الأنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والأمن بدون أن تسهم في تغطية هذه التكاليف.

الكلمات الدالة: الهجرة غير النظامية، المكاسب، الخسائر، الاقتصاد الليبي.

Abstract:

This paper examines the impact of illegal migration on the Libyan economy using cost/benefit analysis structure. Libya is one of the most important countries that are crowded with illegal immigrants from different parts of the world, especially from the neighboring African countries, where it is considered a major corridor for migration North to Europe. Many studies have discussed the impact of migration in general and illegal migration, especially on many aspects of life in Libya, but few of them dealt with economic impact, whether negative or positive. This study attempts to analyze through the available data and statistics the impact of illegal migration on the Libyan economy through a quantitative and mixed methodology due to the lack of sufficient time series data to study this issue by means of econometrics. The study concluded that irregular migration in terms of benefits leads to the necessary flexibility for the Libyan economy as a result of providing some groups of low-cost labor, especially in the agriculture and services sector, and in terms of losses lead to increase public spending in the areas of health, education and security without contributing to covering these Costs.

Keywords: illegal migration, cost, benefit, Libyan economy.

المقدمة ومشكلة الدراسة:

تعبر الهجرة عن تنقل العوامل العالمية والذي يسهم في تخصيص الموارد بكفاءة لعمليات الإنتاج ومع ذلك يختلف المهاجرون عن عوامل الإنتاج الأخرى من حيث أنهم بشر يحملون خصائص خاصة بالأصل ويأخذونها في أماكن مختلفة. ونظرًا لأن المهاجرين من مختلف البلدان ويتحدثون بلغات مختلفة، ويتصرفون بشكل مختلف ومن أعراق مختلفة ولديهم معتقدات مختلفة ، فإن اللقاءات بين الثقافات في المجال الاقتصادي والاجتماعي قد تكون مكلفة، حيث تتراوح التكاليف المباشرة بين تكاليف المعاملات التجارية (مثل ترجمة المستندات ومعرفة عادات العمل المحلية / قواعد السلوك) إلى الصراعات الاجتماعية، أما التكاليف غير المباشرة تنجم عن ارتفاع معدلات البطالة نسبياً بين المهاجرين وضعف نتائج التعليم لأبنائهم، وبعد عقود من الخبرة في الهجرة أقنعت معظم المجتمعات بأنه لا يمكن تخفيض هذه التكاليف إلا عن طريق دمج المهاجرين في البلد المضيف، وبالتالي فإن العديد من الحكومات تشعر بالقلق إزاء عواقب الهجرة ، وأصبح دمج المهاجرين في غاية الأهمية في السياسة.

وقد قدرت معظم الدراسات التجريبية الآثار المالية للهجرة على أنها صغيرة للغاية. ألا أن هناك بالتأكيد اختلافات كبيرة بين مجموعات المهاجرين في التكاليف والفوائد التي تسببها لبلد مضيف ؛ ويعتمد التأثير الصافي بشدة على عمر المهاجر وتعليمه ومدة إقامته (Kerr, 2011). وأثبتت الدراسات التي تناولت علاقة الهجرة بالنمو الاقتصادي أن هناك علاقة إيجابية بين الهجرة والنمو الاقتصادي؛ أنظر لتقرير (Goldin, 2018) الذي يؤصل لهذه القضية مرجعيا؛ وعليه تحاول إشكالية الدراسة الرئيسة الإجابة عن السؤال الرئيسي: هل هذه العلاقة الإيجابية تنطبق على نوعي الهجرة النظامية كما غير النظامية؟ وما أهم المفاهيم النظرية التي لها علاقة بأثر الهجرة غير النظامية على أداء الاقتصاد الليبي على المستوى الكلي؟ وكيف يمكن تحديد التوازن بين المكاسب والتكاليف التي تسببها هذا النوع من الهجرة؟ وما مدى الاتفاق والافتراق بين الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية؟ وما مدى إمكانية الاستفادة من التحديد للمكاسب والتكاليف في فهم عمل الآليات الاقتصادية للهجرة للتقليل من الآثار السلبية على الاقتصاد الليبي القياسي؟.

1– الدراسات السابقة:

- تقرير مجلس الشؤون الخارجية الأمريكي

Gordon H. Hanson, The Economic Logic of Illegal Immigration, 2007

تناول هذا التقرير المنطق الاقتصادي لارتفاع مستويات الهجرة غير الشرعية في الولايات المتحدة. وكان الهدف هو ليس فقط تقديم مراجعة شاملة لجميع القضايا المتعلقة بالهجرة، وخاصة تلك المتعلقة بأمن الولايات المتحدة الأمريكية، بدلا من ذلك هو دراسة تكاليف ومزايا وحوافز ومثبطات الهجرة غير الشرعية. خُلص هذا التحليل إلى أن هناك القليل من الأدلة على أن الهجرة القانونية أفضل اقتصاديًا من الهجرة غير الشرعية. في الواقع، الهجرة غير الشرعية تستجيب لقوى السوق بطرق لا تسمح بها الهجرة الشرعية. يميل المهاجرون غير الشرعيين إلى الوصول أعداد أكبر عندما يزدهر الاقتصاد الأمريكي (نسبة إلى المكسيك والوسطى) الدول الأمريكية التي تشكل مصدر معظم الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة(والانتقال إلى المناطق التي يكون فيها نمو الوظائف قويًا.

- دراسة (Alexander, 2011)

Economic benefits of facilitating the integration of immigrants

ناقشت هذه الدراسة الوضع الاقتصادي للاندماج المهاجرين، وأظهرت الأدلة أن اندماج المهاجرين في البلد المضيف يرتبط بمنافع اقتصادية على مستوى البلد وكذلك الأسرة المهاجرة. وأشارت الدراسة الي ان المهاجر سيختار الاندماج إذا كان يؤتي ثماره وهذا يتطلب أن لا

تكون تكاليف الاندماج مفرطة. كما بينت الدراسة ان الفصل الاجتماعي والعرقي يوفر للمهاجرين فرصًا وحوافز أقل نسبيًا للاندماج. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج دمج ضعيفة حتى لو كان جميع المهاجرين مستعدين تمامًا لاكتساب الكفاءة في اللغة والثقافة المحلية وقواعد السلوك. كما اوضحت النتائج ان السياسات قد تحد من الحوافز للاندماج، حيث ان قوانين مكافحة التمييز غير كافية وصعوبة الحصول على المواطنة بلد الهجرة يمكن إيجادها في تلك البلدان حيث أداء المهاجرين التعليمي أقل، وحيث يكون الفصل أكبر والاندماج أضعف.

- دراسة (Herbert & Elke , 2011)

Migration and Wage-setting: Reassessing the Labor Market Effects of Migration

قدمت هذه الدراسة إطاراً عامًا لتحليل اثار الهجرة على الأجور والعمالة في وقت واحد، ووجدت أن مرونة منحنى تحديد الأجور تختلف اختلافًا كبيرًا بين القطاعات في سوق العمل. ففي حين أن مرونة الأجر فيما يتعلق بمعدل البطالة مرتفعة نسبياً في قطاعات سوق العمل الحاصلين على درجة جامعية وخبرة عمل محدودة، فهي منخفضة في قطاع سوق العمل الحاصلين على شهادة مهنية وخبرة عمل واسعة؛ حيث أشارت النتائج الي ان الهجرة تقلل متوسط الأجور وتزيد من بطالة القوى العاملة الإجمالية قليلاً على المدى القصير، في حين أنها محايدة على المدى الطويل. بينما يميل العمال المحليون إلى الاستفادة، تميل القوى العاملة الأجنبية إلى المعاناة من انخفاض الأجور وزيادة البطالة، على الأقل في المدى القصير. الأدلة التجريبية المتحصل عليها من هذه الدراسة بينت أن العمال المحليين والأجانب هم بدائل غير كاملة في سوق العمل. كما قدمت الدراسة دليلًا قويًا على أن أسهم رأس المال تتكيف مع مفاجآت عرض العمالة. كما لم تجد الدراسة علاقة سلبية بين عرض العمالة ونسبة الإنتاج إلى رأس المال على المدى الطويل، والآثار صغيرة ولا تكاد تذكر لمفاجآت العرض على المدى القصير، أي لا تؤدي زيادة عرض العمالة من خلال الهجرة إلى خفض متوسط مستوى الأجور في الاقتصاد.

- دراسة (Sari Pekkala Kerr, William R. Kerr, 2011)

Economic impacts of immigration: a survey

قدمت مسح لدراسات التجريبية الحديثة حول الآثار الاقتصادية للهجرة، حيث تناولت حجم الهجرة كظاهرة اقتصادية في مختلف البلدان المضيفة، ثم استيعاب العمال المهاجرين في أسواق العمل في البلد المضيف والآثار المصاحبة للسكان الأصليين، بعد ذلك تحولت إلى تأثير الهجرة على المالية العامة للبلدان المضيف، وأخيراً عرضت الموضوعات الناشئة في دراسة الهجرة. وأكد الاستطلاع بشكل خاص على التجارب الحديثة لشمال أوروبا والدول الاسكندنافية والدروس ذات الصلة من بلدان المقصد التقليدية مثل الولايات المتحدة. حيث أشار المسح إلى انه غالباً ما تستند تقييمات نجاح المهاجرين في أسواق العمل في البلد المضيف إلى مقارنات أجور المهاجرين وفرص العمل مع السكان الأصليين في وقت الدخول وخلال فترة الإقامة. بينما ركز الأدب الأمريكي على الأجور، فإن المزيد من الدراسات الأوروبية حللت الاندماج الوظيفي. حيث عادة ما يجد المهاجرين عمل وأجور أقل من المواطنين عند الدخول. على الرغم من أن هذه الاختلافات من المحتمل أن تتناقص على مدار فترة بقاء المهاجر، فمن المتوقع أن تشهد الأفواج الحديثة نجاحًا دائمًا في سوق العمل هذا واضح بشكل خاص في الدول الأوروبية.

كما ان الدراسات التجريبية الكبيرة التي تبحث في آثار الهجرة على العمالة والأجور، وجدت معظمها آثار طفيفة فقط للهجرة. من ناحية أخرى ، وجدت بعض الدراسات الحديثة الاخرى آثاراً سلبية تتركز على أجزاء معينة من السكان الأصليين الأقل تعليماً أو أفواج المهاجرين السابقة، أي أولئك الذين يعتبرون أقرب البدائل للمهاجر الجديد الذي يعيش في أوروبا حاليًا. ثم تناول المسح استخدام المنافع الاجتماعية من قبل المهاجرين. نظراً لأن المهاجرين في أغلب الأحيان خارج القوى العاملة أو العاطلين عن العمل ، فقد تم افتراض أنهم يمضون وقتًا أطول في الرعاية الاجتماعية وأشكال المساعدة الاجتماعية الأخرى مقارنة بالسكان الأصليين.

- دراسة (Raul Hinojosa-Ojeda, 2013)

The Costs And Benefits Of Immigration Enforcement

تناولت تجربة تقنين الهجرة الغير شرعية بموجب قانون إصلاح ومراقبة الهجرة لعام 1986 للإصلاح الشامل للهجرة ، وأشارت إلى أن تقنين المهاجرين غير المصرح لهم حاليًا ، وكذلك وضع قيود قانونية مرنة على الهجرة المستقبلية في سياق الحقوق العمالية الكاملة، من شأنه رفع الأجور، زيادة الاستهلاك، وخلق فرص العمل، وتوليد إيرادات ضريبية إضافية – لا سيما في تلك القطاعات من الاقتصاد الأمريكي التي تتميز الآن بأقل الأجور. هذا يُعد سبب اقتصادي مقنع لتقنين العمالة غير المصرح به في البلاد وخلق حدود قانونية جديدة على الهجرة التي ترتفع وتنخفض مع الطلب على اليد العاملة الولايات المتحدة للمساعدة على إرساء الأساس لنمو اقتصادي قوي وعادل وعلى نطاق واسع. كما بينت ان عملية تقنين الهجرة من شأنه تعزيز قدرة جميع الأسر العاملة بحيث تصبح أكثر إنتاجية، مع مستويات أفضل من فرص العمل، وبالتالي إرساء الأساس لإنعاش المجتمع على المدى الطويل، ونمو الطبقة الوسطى، واقتصاد وطني أقوى وأكثر إنصافاً.

- **دراسة** (Orrenius,2017)

New Findings on the Fiscal Impact of Immigration in the United States

اشارت الدراسة الى ان المهاجرون أكثر تكلفة من السكان الأصليين لأن لديهم دخل أقل وأطفالًا أصغر؛ وهذا يعني أنهم يشكلون عبئًا كبيرًا على الدولة المضيفة التي تدفع ثمن المدارس العامة. لكن على المدى الطويل، يمثل المهاجرون الجدد هبة مالية كبيرة لأنه من المتوقع أن يدفعوا ضرائب أكثر بكثير مما يستخدمونه في المنافع العامة. حيث اشارت النتائج الإجمالية لتقرير الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب لعام 2016 على الآثار الاقتصادية والمالية للهجرة إلى أن ارتفاع الهجرة عالية المهارات والانخفاض الأخير في الهجرة منخفضة المهارات يعملان على حل بعض المخاوف الأكثر إلحاحًا حول التأثير المالي للهجرة ، حيث يمنح المهاجرون ذوو التعليم العالي تأثيرات مالية إيجابية كبيرة ، ذلك لمساهمتهم في الضرائب أكثر بكثير مما يستهلكونه في المنافع العامة.

- تقرير مجموعة سيتي تحت اشراف جامعة أكسفورد Migration and the Economy, 2018

أبدى التقرير نظرة مفصلة ومتوازنة حول تأثير الهجرة على الاقتصادات المتقدمة، وخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية حيث تبدو المخاوف الشعبية المتعلقة بالهجرة حادة بشكل خاص. تتمثل أصالة هذا التقرير في تقديم دليل جديد على الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي وديناميكية الاقتصادات وأيضًا في التكاليف والفوائد المالية للهجرة من حيث الضرائب والنفقات. خُلص التقرير إلي أن الهجرة ستكون ضرورية للتخفيف من الرياح المعاكسة السلبية للنمو الديمغرافي. ويستنتج أن الهجرة تؤدي إلى الرخاء خاصة على الأطر الزمنية الأطول، والتكاليف المالية للهجرة – إيجابية ولكن مع بعض التباين السلبي على المدى القصير والمحلي. وفي المجمل فأن الهجرة، تدفع الابتكار ولكن يجب إدارة عواقب "هجرة الأدمغة" في البلدان المرسلة.

2– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. تقييم الأثر الاقتصادي للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي بالمفاضلة بين المكاسب والخسائر منها.
2. اكتشاف مواقع الخلل الأكثر سلبية تجاه الاقتصاد ومحاولة تقديم توصيات للتخفيف من أثرها، تعيين المواقع الإيجابية على الاقتصاد ومحاولة تعميم تأثيرها

3– فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الأساسية للدراسة في أن الهجرة غير النظامية لها آثار إيجابية وآثار سلبية على الاقتصاد الليبي. ومن هذه الفرضية الأساسية تتفرع عدة فرضيات هي:

1. هناك علاقة بين الاضطرابات الاقتصادية في سوق العمل الليبي والهجرة غير النظامية.
2. هناك علاقة بين اضطرابات تقديم الخدمات العامة في ليبيا والهجرة غير النظامية.
3. هناك علاقة بين اضطرابات كفاءة توظيف الموارد الاقتصادية في ليبيا والهجرة غير النظامي.

4- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة كونها تمثل أول محاولة لمناقشة قضية الهجرة غير النظامية في ليبيا في إطار التكاليف والفوائد، وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي، حيث أن معظم الدراسات السابقة في البيئة المحلية غطت الموضوع من نواحي إجتماعية وأمنية وصحية ولم تركز على البعد الاقتصادي، ونموذج التكاليف والفوائد يمنح صانع قرار فرصة لمعالجة السلبيات التي تنتج عن التكاليف وتطوير الإيجابيات التي تنتج عن الفوائد.

الجانب النظري:

أولاً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير مما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها وتسهل سبل معالجتها بطريقة عملية. وعند التمعن في الأسباب التي تدفع هؤلاء إلى الهجرة يأتي العامل الاقتصادي للمهاجر على رأس تلك الأولويات، حيث تأتي الرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي للمهاجر أو الكسب المادي غير المشمول بضرائب كعامل رئيس يأتي سنويا بملايين الأفراد الراغبين في العيش أو العمل أو الاستثمار القصير أو الطويل. فما يعانيه هؤلاء المهاجرين لا سيما الشباب منهم من مظاهر البطالة وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في بلدانهم – دول الطرد الفقيرة منها دول أمريكا اللاتينية ودول أفريقيا وأفريقيا الشمالية ودول آسيا أما دول الجذب هي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا- حيث يتميز الدافع الاقتصادي بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه ووفقا للإحصائيات لسنة 2005 ، يوجد حوالي 190 مليون مهاجر يتوزعون بين مختلف قارات العالم حيث حوالي 60% من المهاجرين استقروا في المجتمعات الأكثر تقدما وتطورا وثراء وترتفع النسبة إلى حوالي 67 % إذا أضفنا إليها نسبة المهاجرين إلى الدول الخليجية والنفطية وهذ يعكس بشكل واضح صدى الدافع الاقتصادي للهجرة بتأثيره. كما أن الثقل النسبي للعامل الاقتصادي يحدد من جهته شرعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، فعندما يكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة فإن النسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر سواء تمثل ذلك في الهجرة بصورتها المؤقتة أو في صورتها غير الشرعية. كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا طرديا فالبطالة وتدني مستوى المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية لها أثرها على الفرد و المجتمع (بوهالي، 2018)

ويعتبر العامل الاقتصادي من الأسباب المهمة الدافعة لأقدام الأفراد على الهجرة غير الشرعية بحثا عن حياة أفضل، وساعيا وراء تحسين أوضاعهم المادية والمعيشية لهم ولأسرهم. ونظرا لعدم توفر فرص الهجرة الشرعية "القانونية المنظمة"، لأسباب أمنية واقتصادية وقانونية تفرضها الدول المهاجر إليها لحماية مجتمعاتها، لم يبقى أمام هؤلاء الشباب من سبل إلا التفكير الجاد في الهجرة غير الشرعية كحل وحيد المتاح لديهم لتحقيق هدفهم في الدول المتقدمة. وهكذا نرى إن تفشي البطالة وفقدان فرص العمل أمام الشباب، يعتبر من المنظور الاقتصادي والإنساني من العوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثا عن العمل والعيش الكريم (أبو خشيم وأخرون، 2014). وبالمقارنة مع بلدان العبور الأخرى في شمال أفريقيا

تشهد ليبيا رفاه اقتصادي كبير ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى ظاهرة الهجرة غير النظامية لليبيا العوامل الاقتصادية (Fadel, 2014) حيث أنها بحاجة للعمال، كما تتوافر فيها العديد من فرص العمل، ايضاً سهولة الحصول على العمل والأجور بدون مستندات.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للهجرة:

تدفق الهجرة إذا تمت إدارته بكفاءة ومرونة ستجلب فرصًا قوية للنمو الاقتصادي فقوانين الهجرة وقد تؤدي إلى تقييد الهجرة إلى حد كبير لأسباب مرتبطة بالعمل، سواء بين المتعلمين تعليماً عالياً (العلماء والمهندسين) والأقل تعليماً(عمال البناء، والزراعة، والخدمات)، بما قد يسبب التوسع السريع لسكان المهاجرين غير الشرعيين.

ومن الفوائد الاقتصادية للهجرة كما بينتها دراسة (Perri, Fall 2013) أنها توفر عدد أكبر من العمال لشركات الاستثمار مما تزيد من طاقتها الإنتاجية. كما أنها تؤدي إلى المزيد من المؤسسات الاستثمارية نتيجة تدفق العمال مما يعمل على ازدياد حجم وعدد الشركات التي توفر فرص الاستثمار. كما بينت ان العمال المهاجرين ذوي التعليم المنخفض يتركزون غالباً على الوظائف اليدوية كعمال مزارعين، عمال بناء، سائقين، خدم منازل أو في دور رعاية الأطفال وكبار السن، على العكس من المواطنون المتعلمون. لذلك الشركات والقطاعات التي تتطلب الوظائف المعتمدة على التنسيق، والاتصالات، والتفاعل يعمل بها عادةً المواطنون الأصليون الذين تتفوق مهاراتهم اللغوية. اما الشركات التي تعتمد على عمال مهاجرين تستخدم عدد كبير من العمال اليدويين الأقل تعليما دون خسارة في الإنتاجية والأجور. أيضاً العمال المهاجرون أكثر رغبة من السكان الأصليين في التنقل من أجل إيجاد وظائف. ونتيجة لذلك ، تعمل الهجرة على تخفيف الكساد المحلي، حيث يساعد المهاجرون في استقرار الاقتصاد لان رغبتهم في التحرك تساعد على إبطاء انخفاض الأجور في المناطق الراكدة وتساهم في النمو الاقتصادي في المناطق المزدهرة. بالإضافة إلى ان اندماج المهاجرين مع السكان الأصليين، تساعد على تعزيز نمو الإنتاجية في أسواق العمل القوية. بشكل عام أشارت هذه الدراسة الي ان الاستثمار، وتخصص السكان الأصليين، والتكامل بين السكان الأصليين والمهاجرين، والاستجابة التكنولوجية للشركات واستجابة الاقتصاد المحلي للهجرة جميعها تخفف وقد تقلب التأثير المحبط لزيادة عرض العمالة. وهناك أثار اقتصادية أخرى هامه للهجرة أشارت إليها الدراسة، حيث سمح المهاجرون ذوي المهارات المنخفضة بالإمكانات الإنتاجية للنساء المتعلمات تعليما عاليا في البلد المضيف للانخراط في سوق العمل لتولي المهاجرين المهام الأسرية. أيضاً تعمل الهجرة على المساهمة في الابتكار فالمهاجرون ذوو التعليم العالي هم أحد الأصول الضخمة للاقتصاد. حيث يسهم جذب العلماء والمهندسين في الابتكار والنمو التكنولوجي وهما محركان للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة تكنولوجياً، ومفتاح النجاح الاقتصادي المستمر وبما يسهم في زيادة الإنتاجية وزيادة نصيب الفرد من الدخل المحلي.

بينما أشارت الأدلة التي شملها استطلاع دراسة (Kerr، 2011) إلى أن مجموعات الهجرة الحديثة إلى شمال أوروبا تواجه وقت دخولها انخفاض في فرص العمل والأرباح؛ وحتى مع فترات إقامتهم لن تحقق سوى تقارب جزئي مع المستويات المحلية. كما أشارت إلى أن استيعاب المهاجرين يكون أسرع مع زيادة التعليم. أيضاً قد يواجه المهاجرون عوائق مختلفة أمام التوظيف، بما في ذلك القضايا الاعتراف بالدرجات العلمية، نقص المهارات اللغوية، ضعف الروابط المهنية أو الشبكات، واللوائح التي تمنعهم من العمل بشكل قانوني. كما أشارت إلى ان الهجرة تؤثر على أجور البلد المضيف بعدة طرق منها انخفاض معدلات المشاركة، زيادة القوى العاملة في البلد المضيف نمو العمالة هذا يؤثر بشكل مباشر على متوسط الأجر في معظم الاقتصادات الأوروبية، حيث أدى إلى خفض متوسط الأجر نتيجة إلى التغير في العرض النسبي لأنواع العمال. أيضاً أثرت الهجرة على معدلات التوظيف، أي معدلات البطالة المحلية ، التأثيرات الموجودة صغيرة نسبيًا وتتركز بين السكان الأصليين أو المهاجرين السابقين الذين هم بدائل قريبة.

وأحد العوامل الحاسمة للتأثير الاقتصادي للهجرة على البلد المضيف هو مقدار خدمات الرعاية الاجتماعية وغيرها من المزايا الاجتماعية التي يستهلكها المهاجرون. فقد تؤدي فرص التوظيف الأضعف للمهاجرين إلى أن يعتمدوا على الضمان الاجتماعي والبرامج المماثلة أكثر من المواطنين الأصليين. لم تقدر أي من الدراسات مدى ارتباط الاعتماد على الرفاهية بآثار جاذبية الرعاية الاجتماعية مقابل عقبات التوظيف مثل التمييز، المهارات اللغوية غير الكافية، قابلية نقل الشهادات التعليمية، ونقص تصاريح العمل. وأشارت الأدلة إلى أن المهاجرين هم أكثر احتمالا لاستخدام المزايا الاجتماعية من السكان الأصليين في العديد من بلدان شمال أوروبا. وبالنسبة إلى ما إذا كانت الهجرة تثقل كاهل نظام المزايا الاجتماعية للبلد المضيف (أي، خدمات الرعاية الاجتماعية، ونظام التعليم ، وقطاع الرعاية الصحية) أكثر مما تغطيها الضرائب التي يدفعها المهاجرون، وغالباً ما يكون التأثير الاقتصادي الكلي على البلد المضيف صغير نسبياً. فالمهاجرون ذوو التعليم العالي يوفر رأس مال بشري جديد، غالبًا ما ينجح في سوق العمل، ويدفع ضرائب أكثر مما يستخدمونه في السلع والخدمات العامة. من ناحية أخرى، يتسبب المهاجرون غير المتعلمين والمسنين في تكاليف اقتصادية صافية كبيرة على المجتمع، كما قد تقلل الهجرة العائلية من الفوائد المقدرة للهجرة خاصة فيما يتعلق بالمواليد الجدد وما يتطلبه من تعليم، نظرًا لأن التكلفة الاجتماعية الأولية للمواطنين حديثي الولادة كبيرة جدًا، فإن المهاجرين في العشرينات والثلاثينيات من العمر اكثر تفضيل منظور مالي.

اما حسب دراسة (Danzer,2011) فأن عدم دمج المهاجرين في البلد المضيف يرتبط إيجاباً بالبطالة المفرطة مما يشير إلى أن الافتقار إلى المهارات اللغوية قد يجلب المهاجرين في وظائف أضعف نسبياً في سوق العمل. والعلاقة بين الاندماج والنجاح الاقتصادي للمهاجرين إيجابية وكبيرة ، كما اشارت الى انه يمكن أن يؤجع عدم اندماج المهاجرين لارتفاع تكلفة الفرصة مثل التخلي عن حقوقه الطبيعية، عوامل الخارجية مثل العيش بين زملاء العرقيين، وفشل السياسة مثل قوانين التي تقييد الهجرة والعمل.

وأخيراً أضافت دراسة (Steven,2017) أن مستوى تعليم المهاجرين هو عامل رئيسي في تحديد الأثر المالي الصافي، حيث أن الأسر المتعلمة جيدًا تساهم بصافي اكبر في الضرائب ، أما الأسر المتعلمة تعليماً ضعيفًا تحصل على منافع حكومية أكثر مما تدفعه في الضرائب. كما يميل أصحاب ذوي التعليم المتواضع إلى الحصول على أجور منخفضة، ونتيجة لذلك يميلون إلى دفع مدفوعات ضريبية منخفضة.

الجانب التحليلي:

سوف يتم تناول بعض العوامل الرئيسية التي سيتم المقارنة على أساسها كـ "مكاسب مقابل تكاليف" مدعومة بالأرقام والتي تم استقراءها من دراسات سابقة (Hanson, 2007) و (Hinojosa-Ojeda, 2013) عن أثر الهجرة في دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا الخصوص تم الاستعانة واستشارة الخبير الاقتصادي (مُحَمَّد الشحاتي)* في مدى ملائمة هذه العوامل لطبيعة الدراسة وتوافقها مع البيئة الليبية، وكذلك في تقدير الباحثتين بأن هذه العوامل مناسبة إلى أدراجها ضمن هذا التحليل. وهذه العوامل هي: سوق العمل؛ الخدمات العامة؛ توظيف الموارد الاقتصادية.. ولم يتم التطرق إلى عدد من العوامل الأخرى والتي منها استقرار سوق النقد، العلاقات الخارجية الاقتصادية، توزيع السكان في ليبيا، إعادة توزيع القوى العاملة، لعدم وجود بيانات منشورة كافية عن هذه العوامل .

* د. محمد أحمد الشحاتي خبير اقتصادي سابق في منظمة الأوبك ، وكان يشرف على تحليل اتجاهات الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية

جدول رقم (1) المكاسب والخسائر للهجرة غير النظامية

المصدر: الباحثين

	المكاسب	الخسائر
سوق العمل	مرونة أجور اقل لأصحاب العمل	التركيز على الوظائف الأقل تشجيع العمل غير المسجل
الخدمات العامة	توفير عمالة منخفضة التكلفة للمرافق الخدمية	الإنفاق الزائد في الصحة الإنفاق الزائد في التعليم الإنفاق الزائد في الشئون الأمنية
توظيف الموارد الاقتصادية	ملء الفجوات زيادة فئة القادرين على العمل	ضياع دخل ضريبي اضطراب التوزيع المتكافئ بين الجنسين

إعداد

أولاً: سوق العمل في ليبيا

1- تطور العمالة كماً وكيفاً في ليبيا ومقارنتها بنفس الظروف في دول مختارة.

أ- تطور العمالة في ليبيا من ناحية العدد

تقدر مؤشرات التنمية العالمية في قاعدة بيانات البنك الدولي بأن نسبة التشغيل في سوق العمالة الليبي يصل إلى 44.237% من إجمالي السكان البالغين أكثر من 15 سنة. هذا الرقم أرتفع من 39% في سنة 1990 كما هو في الشكل أدناه. وكما سنرى فأن مستوى التشغيل هذا يعتبر متوسطا مقارنة بمستويات المنطقة. ويرتبط مستوى التشغيل[2] نظريا بمرونة الاقتصاد من ناحية مستوى الأجور المحصلة من إجمالي العمالة وهو ما سنتعرض إليه كذلك لاحقا، ولكن على المستوى النظري فأن مستوى الأجور المحصلة أقل يقود إلى مستويات تشغيلية عالية. وعلى مستوى النظرية الاقتصادية فأن مستويات الأجور الأعلى في دولة ما تقود إلى جعلها هدف للهجرة إليها من دول ذات مستويات أجور أقل.

الشكل رقم (1) يوضح رقم نسب التشغيل إلى إجمالي عدد السكان الأكبر من 15 سنة في ليبيا

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي

ب-تطور العمالة في ليبيا من ناحية الكيف:

وكما ورد أعلاه فأن نسب التشغيل مرتبطة بشكل كبير بمستوى الأجور من إجمالي العمالة[3] في الدولة. وتشير إحصائيات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي أن مستوى الأجور المحصلة في ليبيا في سنة 2018 وصل إلى 59% من إجمالي العمالة كما هو موضح في الشكل

[2] تعرف منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة نسبة التشغيل إلى عدد السكان بأنها نسبة السكان في البلد الذي يعمل. يُعرّف التوظيف على أنهم الأشخاص في سن العمل الذين شاركوا، خلال فترة مرجعية قصيرة، في أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات بأجر أو ربح، سواء في العمل خلال الفترة المرجعية (أي الذين عملوا في وظيفة واحدة على الأقل(ساعة) أو لا في العمل بسبب الغياب المؤقت عن العمل، أو إلى ترتيبات وقت العمل. تعتبر الأعمار 15 عامًا فما فوق السكان في سن العمل.

[3] تعرف منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة نسبة العمال ذوو الأجور والمرتبات (العمال) هم أولئك العمال الذين يشغلون نوع الوظائف المحددة على أنها "وظائف عمل مدفوعة الأجر"، حيث يشغل شاغلو الوظيفة عقود عمل صريحة (مكتوبة أو شفهية) أو ضمنية تمنحهم مكافأة أساسية لا تعتمد بشكل مباشر على إيرادات الوحدة التي يعملون بها.

أدناه. وهو رقم كذلك متوسط ويثير بعض المسائل الهامة في موضوع توازن التشغيل مع الهجرة كما سنوضح لاحقا عند مقارنة ليبيا مع دول مختارة.

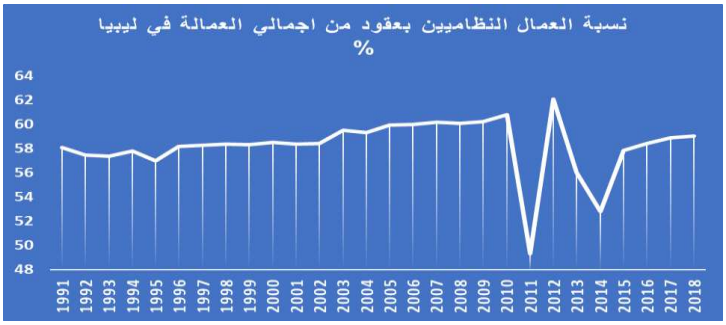

الشكل رقم (2) يوضح توزيع العمالة النظامية في ليبيا

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي

ويتضح من الرسم التوضيحي (2) الذي يوزع العمالة في ليبيا على القطاعات الرئيسية الثلاث الخدمات والزراعة والصناعة بأن معظم القوة العاملة في البلد تتركز في قطاع الخدمات بنسبة 63.41% من إجمالي التشغيل في سنة 2018 ألا أن الاتجاه عموما في تناقص بسبب تزايد في التوظيف الصناعي الذي وصل إلى 25% في نفس السنة. والجدير بالملاحظة هو ضعف عدد المشتغلين في القطاع الزراعي والذي وصل إلى 11.12% من إجمالي العمالة في سنة 2018. لا بد من الإشارة هنا إلى أن الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلد بعد سنة 2011 أثرت وبشكل قوي على الاتجاهات العامة في توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية وهذا يرجع بالتأكيد إلى التوقفات التي شهدتها صناعات معينة مثل صناعة النفط في الفترة 2014-2017 واضطراب قطاع الخدمات نظرا لنفس الأسباب.

هنا فأنه يتوقع بالطبع أن يؤثر ويتأثر موضوع الهجرة وخصوصا غير النظامية بهذه الاختلالات. نظريا وكما سنناقش لاحقا فأن القطاع الخدمي والقطاع الزراعي هما أكثر القطاعات التي يتوقع أن تمتص العمالة غير النظامية الآتية من الهجرة. لذا فأن الاتجاه التصاعدي في هذين القطاعين في الفترة ما بعد 2011 والتي عكسا للاتجاهات السابقة تعني بعودة العمالة النظامية إلى هذين القطاعين بسبب نقص في العمالة غير النظامية وكذلك للتعثر الواضح للقطاع الصناعي في الدولة نتيجة للظروف الأمنية والمالية مع اضطراب كبير في الصناعة النفطية التي هي أساس هذا القطاع في ليبيا.

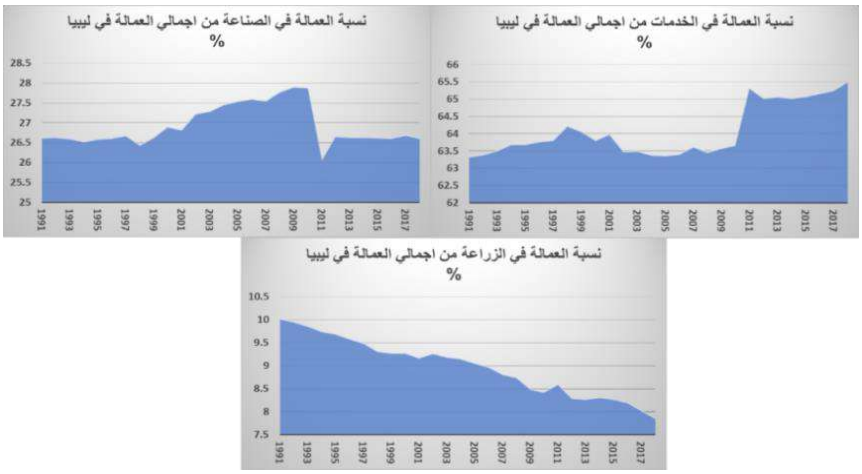

الشكل رقم (3) يوضح توزيع العمالة النظامية في ليبيا في القطاعات (الخدمات– الصناعة – الزراعة)

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي

2- مقارنة سوق العمل في ليبيا بأسواق دول مختارة لاشتقاق دوافع الهجرة

في هذا الجزء سوف نتطرق لمناقشة تداخل عوامل أسواق العمل في المنطقة بموضوع الهجرة في ليبيا. وقد تم اختيار الدول الآتية وللأسباب الموضحة في الجدول:

جدول رقم (2) يوضح أسباب اختيار بعض الدول ذات العلاقة بالهجرة غير النظامية إلى ليبيا اقتصاديا

الدولة	المنطقة	سبب الاختيار
نيجيريا	أفريقيا جنوب الصحراء	مصدر محتمل للهجرة غير النظامية
غانا	أفريقيا جنوب الصحراء	مصدر محتمل للهجرة غير النظامية
تشاد	أفريقيا جنوب الصحراء	مصدر محتمل للهجرة غير النظامية
النيجر	أفريقيا جنوب الصحراء	مصدر محتمل للهجرة غير النظامية
مصر	شمال أفريقيا والشرق الأوسط	مصدر محتمل للهجرة غير النظامية
تونس	شمال أفريقيا	مصدر محتمل للهجرة غير النظامية
الاتحاد الأوربي	أوربا	جهة مستقبلة للهجرة غير النظامية العابرة لليبيا

إعداد الباحثين

يعرض الشكل (3) مقارنة ما بين نسب التشغيل ونسب الأجور المحصلة إلى إجمالي العمالة، ويمكن ملاحظة موقع ليبيا في كل الإحصائيتين. يبين الرسم الخاص بمستوى الأجور أن الاتحاد الأوربي–منطقة اليورو هو أعلى منطقة في نسب الأجور المحصلة وهو ما يضعه كهدف للهجرة بغرض الحصول على عمل. وفي هذه الحالة فأن انسياب الهجرة تخرج من الدول ذات نسب التشغيل المرتفع ولكنها في نفس الوقت ذات أجور محصلة منخفضة إلى الدول ذات الأجور العالية وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فأن ليبيا تقع في المنطقة المتوسطة أضافة إلى تونس ومصر. ومن ناحية اقتصادية فأن مصر وتونس هي دول مستهدفه أيضا بالهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء ولكن بفعل فعالية ضبط الحدود في كل منهما مقارنة بليبيا فأن نسب أعلى من الهجرة النظامية ستتجه إلى ليبيا.

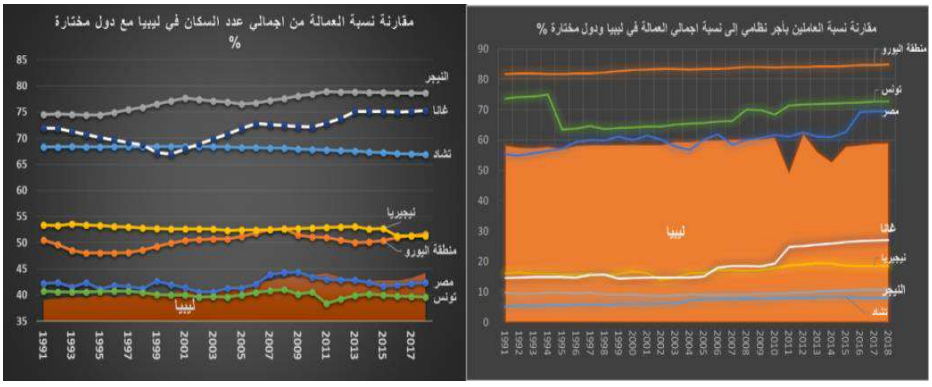

الشكل رقم (4) يوضح مقارنة نسبة العمالة إلي للتوظيف النظامي في الدول المختارة

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي

3- المكاسب والخسائر في سوق العمل نتيجة للهجرة غير النظامية

بناء على ما تم توضيحه سابقاً فأن سوق العمل الليبي يعتبر نقطة جاذبة للهجرة من دول أخرى خصوصا من أفريقيا جنوب الصحراء حيث يتميز بقوة نسبية في الأجور المحصلة. والعامل الأخر الذي يزيد من تدفق هذه الهجرة هو الرغبة في العبور إلى السوق الأوربية التي تتميز بنسبة أعلى. بالطبع هذا يعتمد على مدى قوة وانضباط الحركة الحدودية بين ليبيا والدول المجاورة. هنا نتناول هذه القضية من منظور التوازن الاقتصادي بين المكاسب والخسائر نتيجة تدفق الهجرة غير النظامية.

أ- المكاسب من الهجرة غير النظامية على سوق العمل

1. مرونة سوق العمل

يمكن تعريف مرونة سوق العمل بأنها الاستجابة السريعة من جانب عرض العمالة للاحتياجات الاقتصادية في سوق العمل نتيجة للنمو الاقتصادي في الدولة. فيما يخص ليبيا فأن الاحتياجات السريعة لنمو عرض العمالة في قطاعي الزراعة والخدمات مقابل عزوف الكثير من الليبيين عن الالتحاق بهما يمكن أن يتم تعويضه بتدفقات غير نظامية من الهجرة وهي ظاهرة تشهدها أوربا كذلك. ففي قطاعي الزراعة والرعي وبسبب عدم انتظامه موسميا فأن مرونة حركة العمالة بين المناطق للقيام بالأعمال الأساسية تميل إلى توظيفات مؤقتة وفقا للموسم. وهذا يساهم في زيادة حجم الإنتاج الزراعي والحيواني واستقراره بين المناطق إلى حد كبير. ومن الصعب تصور كيف يمكن لتدفق نظامي من الهجرة أن يقوم بهذه المهمة الاقتصادية، في ظل النقص الكبير في المتاح من القوى العاملة الوطنية في هذا القطاع مع ضعف الدخل المتوقع من مزاولتها.

2. انخفاض الأجور لأصحاب العمل قد يزيد من مخصصات إعادة الاستثمار

تدفق العمالة من مصدر الهجرة غير النظامية مع أجورها المنخفضة نسبيا عن تلك التي تتقاضها العمالة المنظمة يتيح لأصحاب العمل تخفيض كبير في تكلفة مشاريعهم. هذا قد يقود إلى فائدة تتمثل في زيادة نسبة ما يخصص لأعاده استثمار بعض العوائد المتراكمة من هذا التخفيض في التكلفة في المشاريع. لا يوجد في ليبيا إحصائيات مؤكدة عن هذا الاتجاه ألا أن بعض الإحصائيات من الولايات المتحدة وكذلك أوربا تشير إلى هذا الاتجاه.

ب- الخسائر من الهجرة غير النظامية على سوق العمل

تناولنا أعلاه الفوائد التي يمكن جنيها من تدفق الهجرة غير النظامية على سوق العمل في ليبيا. من الناحية المقابلة يجب أن نتعرض لمناقشة الخسائر أو التكاليف الذي يسببها هذا النوع من الهجرة. في ظل عدم وجود إحصائيات يمكن الاستعانة بها فأن النقاش سيتم وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية العامة.

1. التركيز على الوظائف الأقل

بسبب ضعف الأجور نسبيا للعمالة غير النظامية في الوظائف الأدنى على السلم الاقتصادي فأن الاستثمار سيتوجه إلى قطاعات أقل مساهمة في النمو الاقتصادي العام للدولة. بمعنى آخر فأن الاعتماد على اليد العاملة الأقل تدريبا سيدفع باتجاه تباطؤ التحول إلى الأساليب الحديثة في قطاعات الخدمات والزراعة كإدخال المكننة وسيخلق فجوة تقنية ومالية مع القطاع الصناعي الأكثر نظامية في العمالة. وفي ظل عدم تواجد الدولة للأشراف في هذه القطاعات فأن ذلك يفاقم من هذه المشكلة ويزيد من حجم التأثير السلبي على الاقتصاد الكلي للدولة بهبوط مستويات الإنتاج من الناحية الكمية والنوعية وذلك بالاعتماد على الأنشطة المدرة للربح وليس المحفزة لتطوير الإنتاج بشكل يتناسب مع قدرات المجتمع الليبي.

2. تشجيع العمل غير المسجل ومخاطرة على الصحة العامة واستقرار المجتمع

تواجد العمالة غير النظامية غير السجلة رسمياً في الدولة يسبب في الكثير من المشاكل على صعيد الصحة العامة وكذلك استقرار المجتمع. من ناحية الصحة العامة فأن تواجد العمالة غير النظامية خصوصا في مواقع سلسلة التغذية أو التطبيب قد يتسبب في انتقال أمراض معدية نتيجة تعامل العمالة مع السلع أو الخدمات المرتبطة بهما. من ناحية اقتصادية هذا سيسبب في خسائر مادية كبيرة نتيجة اضطرار الدولة لعلاج المرضى وسوف يؤثر في العملية الإنتاجية. أما من ناحية استقرار المجتمع فأن الخطر يأتي من إمكانية انتشار المعاملة السيئة للمهاجرين من عصابات تتخصص في تجارة البشر وتشغيلهم وفقا لظروف غير إنسانية هذا إلى جنب كونه ظاهرة استغلالية مقيتة لا تليق بمجتمع متحضر فأنه قد يسبب في حركات تمرد وعصيان من المهاجرين مع إمكانية تسببهم في حدوث خسائر مادية جسيمة. وهذا في المجمل قد يعرض الدولة إلى عقوبات اقتصادية دولية تؤثر سلبيا على الاقتصاد.

ثانياً: الخدمات العامة

1- علاقة الخدمات العامة بالنمو الاقتصادي للدولة

ترتبط الخدمات العامة التي تقدمها الدولة والتي يتم تغطيتها من قبل الموازنة العامة بالنمو الاقتصادي بعلاقة غير مباشرة ولكنها في العموم قوية. الخدمات العامة التي تكفلها الدولة تمتد من ضمان الصحة الفردية والعامة للمجتمع إلى توفير التعليم المبدئي لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن ظروفهم المعيشية وأخيرا فرض وإنفاذ القانون. هذه الخدمات تأتي تحت بنود الإنفاق الصافي ولا يقابلها في الواقع إي إيرادات ألا أن آثارها الإيجابية على استقرار المجتمع هي من تؤثر في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي أو أنقاصه إذا ما كانت آثارها سلبية نتيجة لعدم توفرها.

2- الخدمات العامة والهجرة

تقديم الخدمات العامة يحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية كبيرة قد تعجز بعض الدول عنهما أو عن أحداهما. في حال نقص الإمكانيات المادية المحلية فأن ذلك يمكن أن يعوض بالاقتراض من الخارج عل أن يتم تسديده من العوائد التي جنيها بعد استقرار الاقتصاد المحلي، أما في حال نقص الإمكانيات البشرية فأن ذلك يتم تعويضه باستيراد الخبرات المطلوبة في شكل هجرة نظامية نظريا.

من ناحية عرض الخدمات العامة المشكلة تبدأ حين تكون سوق العمل في الدولة جاذبة أيضا للهجرة غير النظامية مع عدم انضباطية حدود الدولة الخارجية. يزيد من تفاقم هذه المشكلة نوعية الوظائف التي يُحتاج إليها لتغطية العمل في هذه الخدمات، حيث يمكن تغطية الوظائف المتخصصة بنوع من الهجرة النظامية ولكن عندما تكون هذه الوظائف غير تخصصية ومن ذوات الأجر المنخفض فأن هذا يدعو إلى الاستعانة بالعمالة المتوفرة من الهجرة غير النظامية بصورة مؤقتة سواء في القطاع الخاص أم القطاع العام أحياناً.

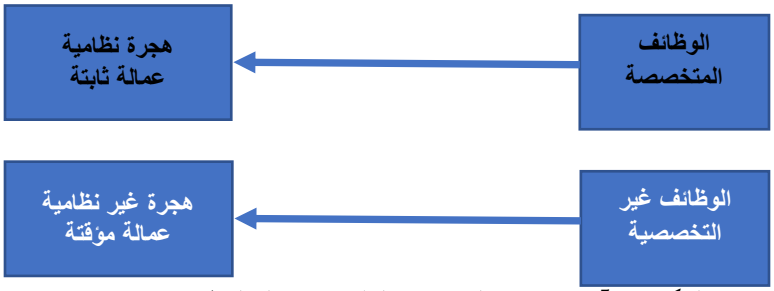

الشكل رقم (5) يوضح علاقة التخصص في الوظائف بنوعية العمالة المهاجرة

المصدر: إعداد الباحثين

أما إذا انتقلنا لمناقشة المشكلة من ناحية الطلب على الخدمات العامة فأن تزايد ارقام الهجرة غير النظامية ستجبر الدولة على توسيع أنفاقها على الخدمات العامة. هنا يثور سؤال جدلي كبير "ليس في ليبيا فقط بل حول العالم" حول أحقية أي مهاجر غير نظامي في الحصول

على خدمات يتم توفيرها نظريا أما من خلال دافعي الضرائب وهو ليس منهم أو من خلال ريع الثروات الطبيعية للدولة التي يعتبر قانونيا ليس من مواطنيها.

هنا تتدخل عوامل الضرورات وحقوق الأنسان لتفرض لأن يتم هذه الخدمات على الأقل في مستوياتها الدنيا إلى المهاجرين غير النظاميين. على سبيل المثال فأن الأطفال تحت السن القانونية لا بد أن يتم توفير التعليم لهم أسوة بأقرانهم في الدولة المضيفة لحين البث في قانونية تواجدهم وكذلك فأن المهاجر غير النظامي كإنسان له حق أصيل في العلاج بغض النظر عن شرعية وجوده في الدولة. أي ممارسات لا تتسق مع هذه الحقوق الإنسانية يمكن تصنيفها كأفعال إجرامية سواء قام بها أفراد أو جهات تتبع للدولة.

ومن ناحية أخرى فأن فوائد التعليم والحفاظ على الصحة لا يمكن تقسيمها بين مقيم شرعي أو مقيم غير شرعي، فعلى سبيل المثال قد يتعرض المجتمع إلى أوبئة كبيرة نتيجة لإهمال علاج المهاجرين غير النظاميين. وفي هذا البحث فأننا نفترض أن الحكومة الليبية تقوم بواجبها الأخلاقي والإنساني حضاريا في عدم حرمان أي مهاجر غير نظامي وعائلته من الحد الأدنى من الخدمات العامة التي تقدم للمواطن الليبي أو للمهاجر النظامي.

3- المكاسب والخسائر من الهجرة غير النظامية على الخدمات العامة

أ. المكاسب من الهجرة غير النظامية على الخدمات العامة

- توفير عمالة منخفضة التكلفة للمرافق الخدمية

كما أشرنا أعلاه فأن الهجرة غير النظامية توفر مصدرا منخفض التكلفة للعمالة غير المتخصصة. وهنا يمكن لمقدمي الخدمات العامة سواء كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص الاستعانة بهذه العمالة في شكل عمالة مؤقتة لتنفيذ عمليات معينة مثل القيام بالتنظيفات وأعمال الحفر والترميم الاستثنائية وغيرها من المهام التي تتطلب توفير عمالة في أوقات غير متوقعة.

هذا بالطبع سيوفر فائدة للمرفق الذي سيستخدم المهاجرين غير النظاميين ليتجنب التوظيف الدائم وارتفاع كلفة التشغيل لديه هذا على افتراض أن العمالة الشرعية غير متوفرة بالصورة الكافية للحلول محل العمالة غير النظامية. أحيانا يتم الاستعانة بفئات معينة في المجتمع لشغل هذا الفراغ مثل الطلاب أو أحيانا الجنود ألا أن المهاجرين غير النظاميين يوفروا أيضا مصدرا جيدا لملء هذا الفراغ خصوصا في قطاعات النظافة العامة والأعمال البيئية المتقطعة.

ب. الخسائر من الهجرة غير النظامية من الخدمات العامة

- الإنفاق الزائد في الصحة

كما تم النقاش أعلاه حول ضرورة توفير العلاج الوقائي أو العلاج العادي للمهاجرين غير النظاميين كمسئولية على الدولة المضيفة فأن هذا سيزيد من المصاريف المخصصة للصحة. هنا يصعب تحديد الزيادة التي تتكبدها الدولة نتيجة إضافة هذه الفئة على البرنامج الصحي المكفول حكوميا ألا أن إحصائيات منظمة الصحة العالمية تفيد بزيادة الصرف على الفرد بقطاع الصحة في ليبيا من 199 دولار للفرد في 1995 إلى 371 دولار للفرد في 2014 أي بزيادة قدرها 172 دولار للفرد. هذا يمكن مقارنته بالزيادات الموضحة في الجدول أدناه للدول المختارة كمصدر للهجرة إلى ليبيا. مثلا في مصر زاد الصرف على الفرد في قطاع الصحة من 37 دولار للفرد في 1995 إلى 177 دولار للفرد في 2014 أي بزيادة قدرها 140 دولار للفرد. أما في تشاد فزاد الصرف من 11 دولار في 1995 إلى 37 دولار في 2014 وهو ما يعادل زيادة قدرها 25 دولار للفرد.

جدول رقم (3) يوضح الصرف على الصحة في الدول المختارة للفترة 1995–2014 دولار للفرد

الدولة	1995	2000	2005	2010	2014
ليبيا	199	245	211	307	371
مصر	37	77	63	139	177
تونس	127	119	177	305	305
تشاد	12	10	25	31	37
النيجر	12	9	17	25	24
نيجيريا	37	17	53	93	117
غانا	19	12	36	76	57

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي

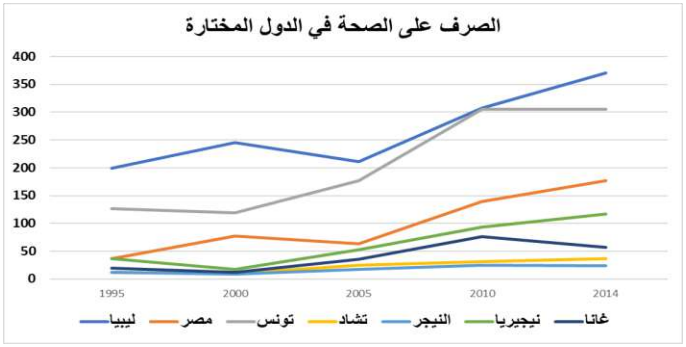

الشكل رقم (6) يوضح الصرف على الصحة في الدول المختارة

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي

ويشمل الصرف الزائد على الصحة تلك التكاليف التي تتكبدها الدولة في القيام بحملات وقائية لأمراض معدية قد يتم نقلها من المهاجرين إلى المجتمع الليبي.

- **الأنفاق الزائد في التعليم**

ما ينطبق على الصرف على الصحة ينطبق كذلك على التعليم. بالرغم من أن ليبيا تعتبر دولة عبور للمهاجرين ومعظم هؤلاء يقعون في الفئة العمرية ما فوق التعليم الإلزامي ألا أن إطالة فترة العبور في ليبيا قد ينجم عنها الحاجة إلى تعليم أعداد متزايدة من أبناء المهاجرين. لا توجد إحصائيات محددة في هذه الناحية ولا يعتقد أن هذه المصاريف ستكون كبيرة لعاملين هما: طبيعة الهجرة النظامية نفسها من حيث كونها هجرة هدفها العبور وكذلك فأن معظم المهاجرين ينتمون إلى فئة الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما وبذا فهم لا يحتاجون إلى التعليم.

المشكلة هنا تتمثل في إطالة مدة العبور حيث يمكن أن تتكون عائلات ويتحتم على الدولة الليبية أن تقوم بتعليم الأطفال، وهو ما يحدث بالتزايد نتيجة الضغوط الدولية لإيقاف قوافل الهجرة الخارجة من ليبيا باتجاه أوربا. وبالرغم من إلزامية تعليم الأطفال من ناحية قانونية ومن ناحية أخلاقية تقع على الدولة الليبية بغض النظر عن التكاليف الإضافية لهذه العملية ألا أنه لا يتوقع أن يقوم المستفيدين من هذا الصرف بالمساهمة في الاقتصاد الليبي في فترات لاحقة لطبيعة نظرا بقاؤهم المؤقت مما قد يعتبر فرص مفقودة.

- **الإنفاق الزائد في الشؤون الأمنية**

تسبب الهجرة غير النظامية بسبب عدم توثيق المهاجرون أو حركتهم فجوات أمنية كبيرة تسمح بتسلل ظواهر خطيرة قد لا تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بحركة الهجرة نفسها ولكنها تؤثر في استقرار وأمن المجتمع مثل التجارة في البشر، وتجارة الأعضاء البشرية، انتشار الإرهاب والجريمة بمختلف أشكالها المتضمنة تهريب المخدرات والسرقة وغيرها.

ولهذه الأسباب فأن على الأجهزة الأمنية القيام بدورين هما: أولا منع الهجرة غير النظمية من اجتياز الحدود في الأساس وثانيا هي محاولة التحكم أمنيا في تواجد المهاجرين غير النظامين في المناطق التي وصلوا إليها. كلا المهمتان تحتاجان إلى تخصيص موارد مالية كبيرة تعتبر استنزافا للموارد الاقتصادية للدولة.

تشير الكثير من التقارير الدولية إلى أن السلطات الأمنية في ليبيا تتبع سياسة عزل المهاجرين غير النظاميين في مقرات إيواءيه، وتساهم بعض المنظمات الدولية في تغطية تكاليف هذه المقرات. لا يمكن أن نغفل هنا أن التقارير الدولية تشير إلى المعاملة السيئة التي يتلقاها المهاجرون في ليبيا في هذه المقرات.

ثالثاً: توظيف الموارد الاقتصادية:

المكاسب والخسائر للهجرة غير النظامية على توظيف الموارد الاقتصادية في الدولة

1. مكاسب الهجرة النظامية على توظيف الموارد الاقتصادية في الدولة

الهجرة بشكل عام سواء النظامية أو غير النظامية تفيد الاقتصاد المحلي من خلال ملء الفجوات في حاجيات التشغيل وزيادة فئة القادرين على العمل في المجتمعات التي تعاني في خلل سكاني سواء من ناحية ظاهرة الشيخوخة السكانية (Aging Population) أو قصر العمر الافتراضي للأفراد.

أ. ملء الفجوات في حاجيات التشغيل في قطاعات معينة

قد يتعرض المجتمع في خلال فترات معينة إلى فجوات كبيرة في التشغيل نتيجة عدم وجود الفئة القادرة على ملئه نتيجة لظروف الحروب أو انحراف أنظمة التعليم والتدريب. وقد تتعاظم هذه المشكلة نتيجة عوائق تدفق الهجرة من مصادرها الرسمية نتيجة وجود دول أخرى منافسة لاستقبال المهاجرين النظاميين بحوافز مجزية أعلى. يظهر في ليبيا فجوة في الحاجة إلى تشغيل عمالة في القطاع الزراعي (الرجاء مراجعة رسم **) حيث يتضح الاتجاه الانخفاضي في هذا القطاع. وإذا ما استثنيا التحول إلى المكننة في عمليات القطاع فأن هناك فجوة ظاهرة عند مقارنتها بالقطاع الصناعي والخدمي الأكثر عائدا وانضباطا والمشغل في أكثر الأحيان بواسطة القطاع العام بعكس القطاع الزراعي الذي يعتمد في نسبة كبيرة منه على القطاع الخاص. هذه الظاهرة تم ملاحظتها في العديد من الدول المستقبلة للهجرة في أوربا على سبيل المثال أيضا، حيث توجهت أعداد كبيرة من المهاجرين غير النظاميين للعمل في القطاع الزراعي في أعمال متعددة وغير ثابتة.

ب. زيادة فئة القادرين على العمل

يعتبر هذا المكسب مكمل للمكسب أعلاه ألا أنه يختلف عنه في أنه يمتد على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية في الدولة. هذا يؤدي كما سبق تناوله أعلاه إلى مرونة في سوق العمل تمنع ارتفاعات غير مبررة في الأجور مما قد يتسبب معها بطء العملية الإنتاجية ومن ثم انخفاض في النمو الاقتصادي. ويساعد وجود قاعدة أكبر للعمالة القادرة المستثمرين على البدء في مشروعات اقتصادية بدون التخوف من حدوث اضطرابات عمالية ناتجة عن التذمر من انخفاض الأجور على سبيل المثال.

2. خسائر الهجرة غير النظامية على توظيف الموارد الاقتصادية في الدولة

أ. ضياع دخل ضريبي

بعكس الهجرة النظامية فأن المهاجرين غير النظاميين هم خارج الوعاء الضريبي الرسمي مما يسبب ضياع دخل للدولة من الضرائب التي ينبغي تحصيلها عن دخولهم. وبالرغم من أن تكلفة الأجرة للمهاجر غير النظامي بالنسبة لأصحاب العمل قد تعتبر غير شاملة لتكلفة أي ضرائب عامة مما قد يفيد أصحاب الأعمال ألا أن قيمة الإنتاج الناتج عن عمل هؤلاء المهاجرين لا يتم تحصيل الضريبة عليها وبالتالي تعتبر استنزافا لموارد الدولة حيث أنها تقوم تغطي تكاليف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن لفئة المهاجرين غير النظاميين.

ب. تهديد اضطراب التوزيع المتكافئ بين الجنسين

أحد سلبيات الهجرة بنوعيها النظامي وغير النظامي هو التهديد باضطراب التوزيع المتكافئ بين الجنسين في المجتمع. وبغض النظر عنما يسببه هذا من مشاكل اجتماعية خطيرة فأن هناك انعكاسات اقتصادية كذلك على هذه الظاهرة. حيث لاحظت بعض الدراسات أن تغلب نسبة الذكور على الإناث يقود إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع مما يهدد فرص الدفع بالنمو الاقتصادي بالتوافق مع عدد السكان. وتجدر الإشارة هنا إلي أن ليبيا لا زالت تحتفظ بتوزيع متناسب بين الجنسين مقارنة مثلا بدول الخليج العربي مثل قطر والكويت كما هو موضح بالرسم أدناه.

الشكل رقم (7) يوضح اضطراب التوزيع المتكافئ للسكان من الجنسين نتيجة الهجرة

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي

الاستنتاجات:

يمكننا من التحليل أعلاه نخرج بالنتائج التالية:

1. إضافة لكون ليبيا طريقاً للهجرة العابرة إلى أوربا نتيجة لتمايز مستوى الأجور بين الدول الأفريقية وبين الاتحاد الأوربي، ألا أن ليبيا في حد ذاتها مستهدفة بهجرة غير نظامية نظرا لارتفاع مستوى الأجور فيها
2. من ناحية الفوائد: توفير المرونة اللازمة للاقتصاد الليبي نتيجة تقديم بعض الفئات من العمالة منخفضة التكاليف خصوصا في قطاع الزراعة والخدمات؛ زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا ما أحسن توظيفها عبر تشجيع الاستثمار نتيجة لانخفاض تكاليف العمالة على أصحاب العمل؛ ملء الفجوات في سوق العمل وتعيد التوازن لبعض الصناعات.
3. من ناحية الخسائر: زيادة الأنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والأمن بدون أن تسهم في تغطية هذه التكاليف من ناحية ضريبية؛ تدفع إلى التوسع في العمل غير المتخصص الأقل عائدا في الاقتصاد مما يزيد من نسبة الهدر في الموارد مقابل عوائد أقل بسبب عدم التخطيط ؛ قد تؤدي إلى اضطراب في التوزيع المتكافئ بين الجنسين مما يقود إلى بعض الانعكاسات الاقتصادية على الاستثمار والادخار في المجتمع إلى بعض الجوانب الاجتماعية السيئة لمثل هذه الظاهرة.

التوصيات:

1- إعداد قاعدة بيانات للهجرة غير النظامية من قبل الأجهزة الليبية المسؤولة ، تتضمن أعداد المهاجرين، الجنسيات، توزيعهم الجغرافي في ليبيا، مؤهلاتهم العلمية، والمصاريف التي تتكبدها الدولة عليهم؛ وأن تكون هذه قاعدة البيانات هذه مفصولة عن بيانات الهجرة النظامية، ومتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات.

2- محاولة إدماج المهاجرين غير النظامين في المجتمع الليبي عن طريق تدريبهم وتعليمهم اللغة العربية.

3- دراسة إمكانية إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية أو تسهيل عبروهم إلى بلادن المقاصد.

4- التعامل مع هذه القضية بحساسية ومنع العنف والممارسات العنصرية ضد المهاجرين.

5- الاستثمار في الدول المصدر للهجرة بالتعاون مع برامج الأمم المتحدة للإنماء للتقليل من الهجرة لغرض البحث عن وظائف.

6- إجراء دراسات مستقبلية على باقي العوامل الأخرى التي لم نتمكن من دراستها.

المراجع:

أبو خشيم، مصباح عياد؛ غزالي، مُحَمَّد رميز الدين؛ نور الدين، كمال الدين (2014) أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا(المقترحات والحلول)، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد 4، العدد، 7، 24-77

البنك الدولي ,(2019) مؤشرات التنمية الدولية: 15 مايو،
https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=LY

بوهالي، حفيظة؛ نش عزوز.(2018) مُكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي أنموذجًا خلال سنة 2017، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العام الخامس، العدد 42 ، مركز جيل البحث العلمي الجزائر.165 ,

Danzer, A. M. (2011). Economic Benefits of Facilitating the Integration of Immigrants. *CESifo DICE Report, ISSN 1613-6373, ifo Institut - Leibniz-Institut für Wirtschaftsforschung an der Universität Munchen, München, Vol. 09, Iss. 4*, 14-19.

Fadel, S. M. (2014). *Libya And Illegal Transit Migration: An Examination Of The Causes, Dynamics And Experience, a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies.* Exeter: the University of Exeter.

Goldin, I. (2018). *Migration and the Economy.* CITI Group and Oxford University, Citi GPS: Global Perspectives & Solutions.

Hanson, G. H. (2007). *The Economic Logic of Illegal Immigration.* CSR NO. 26, APRIL 2007 COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS: Washnigton.

Hinojosa-Ojeda, R. (2013). *The Costs And Benefits Of Immigration Enforcement, Latin America Initiative Immigration Research Project Working Paper.* James A. Baker Iii Institute For Public Policy Rice University .

Jahn, H. B. (2011). Migration and Wage-setting: Reassessing the Labor Market Effects of Migration, . *The editors of the Scandinavian Journal of Economics", 113(2)*, 286–317.

Kerr, S. P. (2011). Economic Impacts of Immigration: A Survey. *Finnish Economic Papers, 2011, vol. 24, issue 1*, 1-32.

Orrenius, Pia M., (2017) New Findings on the Fiscal Impact of Immigration in the United States (2017-04-01). FRB of Dallas Working Paper No. 1704. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2959985 or http://dx.doi.org/10.24149/wp1704

Perri, G. (Fall 2013). The Economic Benefits of Immigration. *Berkeley Review of Latin American Studies*, 14-19.